

إدراج مسألة البيئة ضمن اهتمامات الشركاء الاجتماعيين في إطار المنظمة الدولية للعمل والقانون الوطني

Integration of the environmental issue among the concerns of social partners within the framework of the ILO and national law

د. موزاوي علي

أستاذ محاضر "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

ali.mouzaoui@ummt0.dz

تاريخ النشر: 2025/02/02

تاريخ القبول: 2024/12/27

تاريخ الاستلام: 2024/10/05

الملخص:

أدرجت المنظمة الدولية للعمل مسألة حماية البيئة ضمن اهتماماتها، وحثت الحكومات والشركاء الاجتماعيين للمساهمة في الجهود الدولية لضمان الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة وقد انضمت الجزائر ضمن هذا المسعى من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، والإصلاحات التشريعية التي قامت بها، من خلال إدراج مسألة البيئة ضمن اهتمامات لشركاء الاجتماعيين. ويظهر أن أهم آلية لنجاح الانتقال، وضمان مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في هذا المسعى يتمثل في الحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول قصد تبني سياسات أكثر فعالية. الكلمات المفتاحية: البيئة، التغير المناخي، الشركاء الاجتماعيين، الحوار الاجتماعي، الحكومة.

Abstract:

The ILO has included the issue of the environment among its concerns and urged governments and social partners to contribute to international efforts to ensure a just transition to a green economy and achieve sustainable development. Algeria joined this effort through the 2020 constitutional amendment and the legislative reforms it has undertaken. By including the issue of the environment among the concerns of the social partners It s obvious that the most effective mechanism for making the transition a success and guaranteeing the participation of actors in this effort is through

serious and responsible social dialogue in order to adopt more effective policies.

Keywords: Environment; change.climate; partners. socialists; dialogue. social; government.

المؤلف المرسل: موزاوي علي، الإيميل: ali.mouzaoui@ummto.dz

1. مقدمة:

تعتبر منظمة العمل الدولية من أهم المنظمات المساهمة في مسعى حماية البيئة وإيجاد واتخاذ أعمال أكثر فعالية بخصوص التغيير المناخي، والبحث في انتقال عادل نحو الاقتصاد الأخضر، وهذا بفضل تركيبها الثلاثية، إذ تعتبر المنظمة الدولية ذات التركيبة الثلاثية، والمتمثلة في ممثلي الحكومات وممثلي منظمات أرباب العالم والنقابات العمالية من كل دولة، وهذه الأطراف الثلاثة (حكومات، أرباب عمل، وعمال) في الواقع هم المسؤولين المباشرين عن تدهور البيئة والتغيير المناخي.

وعلى الصعيد الوطني كرست حماية البيئة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، من خلال ادراج العديد من الأحكام والمبادئ ذات الصلة بحماية البيئة، كما أدرجت المسألة من خلال قانون الاستثمار الصادر سنة 2022 وكذا القانون النقابي الجديد الصادر سنة 2023، فأصبحت من ضمن أولويات الحكومة وكذلك الشركاء الاجتماعيين.

في الواقع يعد أرباب العمل من شركات متعددة الجنسيات والشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتعاونيات التي تنشط في جميع البلدان وفي كافة قطاعات إنتاج السلع والخدمات هي الفاعلة المباشرة في التلوث والتدهور البيئي، والطرف الثاني الشريك في هذه الجريمة البيئية هم العمال، فهم مساهمون تحت اشراف وتوجيه أرباب العمل.

ومن جهتها تسعى الحكومات لتحقيق التنمية وتنويع اقتصادها بالشراكة ودعم المستثمرين وتحفيزهم، بغض النظر للأضرار المحدقة بالمناخ والبيئة، فهي مسؤولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واخلاقيا عن سياستها العامة.

كما هم أيضا شركاء أساسيين عن نجاعة أي سياسة تحد من الحد من التلوث ومواجهة آثار التغير المناخي. قد تكون هذه التدابير في البداية مكلفة بالنسبة لأرباب العمل ومقيدة لحرية الاستثمار والمقاولاتية، وستؤدي بالتضحية بالملايين من مناصب العمل، لكن بالمقابل ستفتح آفاقا جديدة للمستثمرين من حيث قطاعات النشاط الاقتصادي الأخضر وآليات التمويل الأخضر، وتخلق أنماطا جديدة للعمل وتوفير مناصب العمل الخضراء. وبالنسبة للدولة ستدخل وفق آليات أكثر حيطة اتجاه البيئة وأكثر نجاعة للمستثمرين في سبيل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

يظهر أن منظمة العمل الدولية على الصعيد الدولي تعد فاعلا دوليا رئيسيا في الجهود الدولية لأجل حماية البيئة والحد من التغير المناخي بحكم تمثيلها لكل الأطراف المسؤولة عن التلوث وكذا في تنفيذ السياسات والتوجهات العامة، حيث دعت الحكومات والشركاء الاجتماعيين في تبني المسعى والاهتمام بمسألة البيئة ومواجهة التغير المناخي للحفاظ على المصلحة المشتركة لكل من أرباب العمل والعمال والحكومات. وهو المسعى الذي انخرطت فيه الجزائر.

-الإشكالية: لإبراز المهام الجديدة للشركاء الاجتماعيين في مجال حماية البيئة ومواجهة التغير المناخي وفقا لتوجهات المنظمة الدولية للعمل، أطرح الإشكالية المتمثلة: ما هي طبيعة الآليات المتاحة للشركاء الاجتماعيين لأجل الحد من التأثيرات السلبية التغير المناخي؟

- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى ابراز جهود منظمة العمل الدولية للحد من التلوث وضمان الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة من جهة، وكذلك جهود الدولة الجزائرية في ذات السياق من خلال الإصلاحات التي تبنتها منذ التعديل الدستوري لسنة 2020.

- اهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في البحث عن الدور الجديد للمنظمة الدولية للعمل والمسؤولية الملقاة على عاتق الشركاء الاجتماعيين (النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل) وكذلك الدولة في مجال حماية البيئة وضمان الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر.

- المنهج المتبع : للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، اعتمدت على المنهجين التحليلي والاستدلالي لدراسة الموضوع، وفق خطة ثنائية.

- العناصر الأساسية للدراسة :

1 - تبني المنظمة الدولية للعمل خيار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر لمواجهة آثار التغير المناخي، وذلك من خلال مختلف توصياتها ودراساتها وتقاريرها المكثفة والموجهة للحكومات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين

2- مسؤولية الدولة والشركاء الاجتماعيين في اطار حماية البيئة والتوجه نحو الاقتصاد الاخضر، حيث أن باعتبار الصناعة من أسباب التلوث وهدم البيئة من أرباب عمل وعمال وحكومات، فمشاركتهم ضرورية في الجهود الدولية والوطنية والمحلية لمكافحة وإصلاح الأضرار، ويكون ذلك عن طريق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، ومن خلاله يتم الاتفاق عن الالتزامات المتبادلة وتنفيذها.

1-تبني المنظمة الدولية للعمل خيار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر لمواجهة آثار التغير المناخي:

أنشئت المنظمة الدولية للعمل في عام 1919 في نهاية الحرب العالمية الأولى، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1946 وتتألف حتى الآن من ممثلين للحكومات والعمال وأصحاب العمل ، وتهدف للمساهمة في مواءمة وتحسين ظروف العمل بين الدول من خلال تطوير المعايير الدولية¹.

وتعد حاليا من أهم المنظمات الدولية المساهمة بصفة مباشرة في حماية البيئة، وصحة وأمن حماية العمال من آثار التغير المناخي، ذلك عبر مختلف المعايير الدولية الملزمة التي أصدرتها أو خلال التوصيات والدراسات التوجيهية التي عكفت على إعدادها منذ سنوات². فبعد أن كان اهتمام المنظمة قائما على حماية العمال من الأمراض المهنية ومن أخطار التلوث الصناعي والهوائي

¹ - Marieke Louis, *Emplois verts ou emplois tout court ? L'OIT et l'environnement, Études internationales*, Vol. 47, n. 1, mars 2016, p.82. <https://www.erudit.org/fr/revues/ei/2016-v47-n1-ei03024/1039470ar.pdf> , consulté le 17/06/2024.

² - LAVIEILLE Jean-Marc, DELZANGLES Hubert, LE BRIS Catherine, *Droit international de l'environnement* - 4e éd, Ellipses, Paris, 2018, p.101.

والضجيج في بيئة العمل منها اتفاقية 1988³، انتقل اهتمامها نحو مقارنة شاملة لحماية العمال في بيئة نقية. وحماية البيئة في اطار عمل أخضر.

ولعل تحول دور ومهام المنظمة الدولية للعمل نحو الاهتمام بالمسائل البيئة كان سببه تلك الدراسات والأبحاث التي أنجزها خبراءها حول آثار التلوث والتغيرات المناخية على الشغل (1)، حيث وقع اجماع لدى أعضائها حول ضرورة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر(2)، وتكون بذلك المنظمة الدولية شريكا أساسيا وفعالا في الاستراتيجية الدولية للحد من التلوث والسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة(3).

1-1- آثار التلوث والتغيرات المناخية على الشغل:

يؤكد الواقع البيئي تزايد تنوع المخاطر الرئيسية المرتبطة بتغير المناخ: الخسائر الاقتصادية، وتدمير الوظائف، وتدهور صحة الأفراد ورفاههم، وانخفاض إنتاجية العمل، والهجرة القسرية للعمالة. ويخلق تفاعلهم مع المخاطر الأخرى عقبات كبيرة أمام تحقيق العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. في كثير من الحالات، يؤدي تغير المناخ إلى زيادة هشاشة مناصب الشغل في القطاعات التي يسود فيها العمل غير الرسمي، ويزيد من تفاقم أوجه القصور في العمل اللائق⁴.

تظهر التأثيرات المادية لتغير المناخ والكوارث البيئية بوضوح من خلال اعتماد البشر على الطبيعة وتبعيتهم لها. وفقاً للدراسات الأخيرة التي أجرتها منظمة العمل الدولية، تشير التقديرات إلى أنه بين عامي 2000 و 2015، فقد 23 مليون سنة من حياة العمل النشطة كل عام بسبب الكوارث البيئية الناجمة عن النشاط البشري أو تفاقمه. أضف الى ذلك تزايد لأمراض المهنية كالسرطان و الأمراض النفسية وارتفاع تكاليف علاجها بالنسبة للمصابين والدولة، إذ أثبتت الدراسات أن أكثر

³ - الفاعوري وائل، الحرب والبيئة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 214.

⁴ - OIT, *Rôle de l'OIT dans la lutte contre le changement climatique et la réalisation d'une transition juste pour tous*, la 340^e session, Genève, octobre-novembre 2020, p.5. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_756914.pdf , consulté le 18/06/2024.

من 20 % من عمال المناجم والحفر والتنقيب مصابون بحالات اضطراب عصبي، منهم 80% مصابون بصدمات نفسية.⁵

بالإضافة إلى ذلك، في ظل تأثير الاحتباس الحراري، فإن الإجهاد الحراري والحرارة الزائدة عما يمكن أن يتحملة الجسم دون التعرض لأضرار فسيولوجية - سيصبح أكثر انتشاراً. هذه الحرارة الزائدة تزيد من المخاطر المهنية وضعف العمال ويمكن أن تؤدي إلى ضربة شمس وحتى الموت. أضف إلى ذلك ضياع العديد من ساعات العمل بسبب تزايد الحرارة.⁶

لا تزال الكوارث الطبيعية أحد الأسباب الرئيسية للنزوح القسري للسكان، والذي يؤثر بشكل رئيسي على بلدان الجنوب. في العقود القادمة، من المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة حدوث الكوارث الكبرى، وتسريع تدمير سبل العيش، ويؤدي إلى المزيد والمزيد من الاضطرابات الاجتماعية.

1-2- البيئة كفرصة اقتصادية للشركات المستدامة والوظائف الخضراء:

يعود اهتمام منظمة العمل الدولية بمسألة البيئة الى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، حيث أدرجت المسألة في نقاشاتها وتوصياتها المتعددة، منها⁷:

- 1970: توصية بشأن مساهمة منظمة العمل الدولية في حماية وتحسين البيئة فيما يتعلق بالعمل
- 1974: توصية بشأن العمل وبيئته،
- 1990: توصية بشأن البيئة والتنمية والعمالة ودور منظمة العمل الدولية،
- 2007: توصية بشأن تعزيز المشاريع المستدامة،
- 2013: توصية بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء.

⁵ - علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية دراسة مقارنة د.م.ن. 2013، ص 147.

⁶ - BIT, *Emploi et questions sociales dans le monde 2018: Une économie verte et créatrice d'emplois*, Genève, 2018, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_638147.pdf, consulté le 19/06/2024.

⁷ - MARIEKE Louis, op.cit. p.86.

لكن هذه التوصيات لم يكن لها صدى كبير وفعالية، لكونها تخاطب فقط العمال وأرباب العمل، ولمواجهة الآثار التغير المناخي أعلاه تبني المكتب التنفيذي منظمة العمل الدولية عبر العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير مقارنة الانتقال العالمي نحو الاقتصاد المستدام، بالموازاة مع ما يسمى بالاقتصاد الأخضر.

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، "يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد بشكل كبير. في أبسط أشكاله، يتميز بانخفاض انبعاثات الكربون، والاستخدام الرشيد للموارد والاندماج الاجتماعي".⁸ وعرفته الكنفديرالية النقابية الدولية CSI على أنه "اقتصاد يتفاعل فيه الاستثمار في إنتاج المستدام وتكنولوجيا أكثر نظافة مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية والعمل اللائق".⁹

ولا يسعى مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى استبدال التنمية المستدامة، في الواقع، يتم استخدامه كوسيلة للوصول إلى التنمية المستدامة. وفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو للتنمية المستدامة (ريو 20+) بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه".¹⁰

ولعل فكرة التنمية المستدامة بدأت بشكل خاص حول موضوع البيئة إلا أنها تطورت وتشعبت لتشمل كل العضلات التي يعرفها هذا العصر¹¹، وقد عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة من خلال قانون رقم 10-03 الصادر سنة 2003، قانون حماية البيئة في إطار التنمية

⁸ -HASSAINE Yasser, BADRI Abdelmadjid, « L'économie verte : un passage inévitable pour les PME algériennes », Revue Algérienne des Ressources Humaines Vol. 6, N°01, 2021, p.137.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/139/6/1/168453> , consulté le 16/06/2024.

⁹ -Favreau, L., & Hébert, M. *La transition écologique de l'économie*. Québec, presse de l'université de Québec. 2012, p. 70.

¹⁰ - ONU, *L'avenir que nous voulons : document final de la Conférence Rio+20*, juin 2012, <http://rio20.net/fr/iniciativas/lavenir-que-nous-voulons-document-final-de-la-conference-rio20/> , consulté le : 17/06/2024.

¹¹ - كافي مصطفى، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص 43.

المستدامة على أنها" تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في اطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"¹²:وتسعى الدولة من خلال هذا القانون أساسا الى :

- العمل على تنمية وطنية مستدامة عبر تحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان اطار معيشي سليم،
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقه بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها،
- اصلاح الأوساط المتضررة،
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء،
- تدعيم الاعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

3-1-المنظمة الدولية للعمل شريك أساسي في الانتقال نحوالاقتصاد الأخضر:

يتفق أغلب الفاعلين في مجال الاقتصاد الأخضر في أن يكون التحرك نحو مجتمع مستدام منخفض الكربون عادلاً قدر الإمكان، كما يلحون أن يكون هناك انتقال عادل.

يقر إعلان الانتقال العادل، الذي تم تبنيه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP26) في ديسمبر 2021 ، بالحاجة إلى ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب في التحول إلى اقتصادات صفرية صافية - وخاصة من قبل أولئك الذين يعملون في القطاعات والمدن والمناطق التي تعتمد على الصناعات والإنتاج كثيفة الكربون¹³.

لعبت منظمة العمل الدولية دوراً رئيسياً في صياغة الإعلان الذي يعكس المبادئ التوجيهية للانتقال العادل المعتمدة في عام 2015. تحدد هذه المبادئ الخطوات اللازمة لتطوير اقتصادات

¹² - انظر المادة 2 من قانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج.ر عدد 43 لسنة 2003.

¹³ - OIT, Communiqué de presse, op.cit.

ومجتمعات مُدارة جيّدًا ومستدامة بيئيًا، مع توفير العمل اللائق للجميع، إلى الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر.

تحدد المبادئ التوجيهية للانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع إطار عمل منظمة العمل الدولية. وهي توفر مجموعة شاملة من السياسات التي يمكن للبلدان الاعتماد عليها لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بتغير المناخ، مع وضع سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، وسياسات سوق العمل، والسياسات الصناعية، وسياسات المؤسسات، فضلاً عن سياسات تنمية المهارات، الحقوق والحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنية. تؤكد هذه المبادئ التوجيهية على الحاجة إلى ضمان اتساق هذه السياسات واحترام الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي.

وفي هذا الشأن أعلنت منظمة العمل الدولية عن إطار للانتقال العادل بمبادرة من النقابات العمالية، بدعم من العديد من الحكومات، والشركات التي تدرك أهمية الاستدامة ومنظمات المجتمعية. يعتمد إطار العمل على فكرة أن الانتقال القادم سيكون له تأثير كبير على العمال والمجتمعات. سيستفيد الكثير من الناس من هذا التحول، لكن قد يواجه البعض الآخر تحديات مع تدهور بعض الصناعات والمهن وتزايد البطالة.

2. مسؤولية الدولة والشركاء الاجتماعيين في اطار حماية البيئة والتوجه نحو الاقتصاد الاخضر:

منذ التسعينيات من القرن الماضي ازداد اتهام الجمعيات المدافعة للبيئة للشركات الصناعية الكبرى على أنها المتسبب الأكبر في التلوث وتدهور البيئة واتهام الحكومات بالتساهل والتواطؤ مع هذه الشركات، حيث عارضت الكثير من المشاريع الاستثمارية الملوثة للبيئة وصل الى حد الدعوة الى وقفها وغلقها، والحكومات لا وقفت عاجزة على التدخل بسبب الآثار الوخيمة على سوق الشغل الذي ينجر عنه تسريح الملايين من العمال وتزايد البطالة، وما ينجر عنه من مساس بالسلم والأمن الاجتماعيين، بل حتى على الأمن والسلم الدوليين بسبب تناقض المصالح وتعارضها.

والسبيل لإيجاد حلول توافقية بين المصالح المتناقضة يكمن في الحوار الاجتماعي لأجل الانتقال العادل وبأقل تكلفة نحو الاقتصاد الأخضر، نظرا لقدرة الحوار الاجتماعي على إنجاح الانتقال(1)، من خلاله تحدد مسؤولية كل طرف من الشركاء الاجتماعيين(2)، وتحدد مساهمتهم للحد من التلوث والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر(3)، وتناول دور والتزام الجزائر في تعزيز الحوار الاجتماعي لإنجاح الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة(4).

2-1- قدرة الحوار الاجتماعي على إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

تُعرف منظمة العمل الدولية الحوار الاجتماعي بأنه "التفاوض أو التشاور أو مجرد تبادل المعلومات بين أو فيما بين ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. يُطلق على ممثلي أصحاب العمل والعمال شركاء اجتماعيين".

بشكل عام، فإن الفضاء المخصص للحوار الاجتماعي الديمقراطي يسهل تبادل المعلومات وتسمح بالتعبير عن مطالب ومخاوف الجميع. كما أنه يسمح بإجراء تقييم مشترك للقضايا المختلفة ويتيح الفرصة لفهم الصعوبات والإمكانيات التي تواجه مختلف الجهات الفاعلة بشكل أفضل. يسهل فهم وجهات النظر المختلفة البحث عن توافق وإجماع ويجعل من الممكن توقع وإدارة النزاعات المحتملة.

في السنوات الأخيرة، بدأت النقابات العمالية والمنظمات العمالية في النظر إلى المطالب والقضايا البيئية كفرصة لخلق وظائف أكثر وأفضل. علاوة على ذلك، يشارك العمال وأرباب العمل بشكل متزايد في تطوير السياسات البيئية.

تعد مشاركة الشركاء الاجتماعيين في الحوارات السياسية أمراً ضرورياً لضمان انتقال عادل، فهم يمثلون كل من أرباب العمل والعمال، فالحوار الاجتماعي بين الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل ضروري. إذ يتيح إشراك جميع الشركاء الاجتماعيين في تطوير هذه السياسات. ستكون المساعدة الحكومية للعمال والشركات مطلوبة في كثير من الحالات.

وتعد الجزائر من الدول التي كرست دستوريا الحوار الاجتماعي، وجعلت منه أداة لمناقشة

الكثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية باشتراك النقابات العمالية ومنظمات ارباب العمل.¹⁴

2-2- مسؤولية الشركاء الاجتماعي للحد من تدهور البيئة ومواجهة آثار التغير المناخي:

تري منظمة العمل الدولية أن "قيم رجال الأعمال وتطلعات العمال للعمل في بيئة عمل نقية

تعد محركات قوية للتغيير بالنسبة للمؤسسات الخضراء"¹⁵، أي أن مسؤولية الانتقال نحو اقتصاد أخضر تقع بالأساس على المؤسسات الاقتصادية بالأساس لأنها محرك الإنتاج، ويشاركه في ذلك العمال باعتبارهم شركاء أرباب العمل في الإنتاج وخلق الثروة.

وتعتقد المنظمة أن أرباب العمل عبر الشركات الكبيرة من المرجح أن تتخذ تدابير لتوفير

الموارد وتقديم خدمات ومنتجات صديقة للبيئة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها تتمتع بسهولة الوصول إلى التقنيات الخضراء ولديها المزيد من الالتزامات القانونية. لكن العديد من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تقوم أيضاً بتنفيذ إدارة الطاقة والموارد والنفائات.¹⁶

ويرغب الكثير من العمال وأرباب العمل بشكل متزايد جعل مكان العمل أكثر تكييفاً مع البيئة

مهم بالنسبة لهم، عبر الاستهلاك المستدام للموارد، وإدارة النفائات، وتنظيم العمل، والغذاء المستدام في العمل. ومع ذلك، تواجه كثيرا من الشركات العديد من الحواجز التي تحول دون التحول إلى البيئة الخضراء. بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، تتعلق التحديات بعدم اليقين بشأن سياسة المناخ، ومحدودية توافر التقنيات الخضراء (des technologies vertes)، والعائدات من الاستثمار. كما تواجه المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تحديات مثل الوصول المحدود

¹⁴ - موزاوي علي، "المكانة الدستورية لـ"للحوار الاجتماعي" ومساهمته في إثراء دستوري 2016 و2020"، مجلة

المحكمة الدستورية، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص 101.

¹⁵ - Catherine Saget, cheffe de l'équipe Travail Revenus et Equité de l'OIT, in : OIT, Écologiser les lieux de travail, Les entreprises ont un rôle clé à jouer dans la transition verte, https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_861185/lang--fr/index.htm, consulté le 14/06/2024.

¹⁶ - op.cit.

إلى التمويل والمهارات، ونقص المعلومات والمعرفة الخاصة بالابتكار، والتطبيق غير المنسجم للأنظمة والقوانين.

أما بالنسبة للحكومات، فعلى مستوى السياسة العامة، ينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز الأنشطة والاستثمارات البيئية كثيفة العمالة في قطاعات الصرف الصحي، وإدارة النفايات والتلوث الصناعي، والموارد الطبيعية ومكافحة التصحر، فضلاً عن التحكم في الطاقة والتنمية المستدامة. الطاقات.

تحقيقاً لهذه الغاية، يجب الجمع بين المقاربة القائمة على الحوافز الضريبية والمالية لصالح الاستثمارات البيئية أو على الإطار التنظيمي مع إجراءات زيادة الوعي القائمة على تقدير وتقييم المكاسب الاقتصادية للشركات المنتجة في احترام للبيئة. كما سيكون من الضروري تنفيذ سياسة إعلامية حقيقية ذات مصداقية بشأن القضايا البيئية بالشراكة مع المجتمع المدني¹⁷.

وترى المنظمة أن الحوار الاجتماعي سيلعب دوراً مهماً وحاسماً في الانتقال العادل وتجاوز العراقيل، لا سيما في مكان العمل، حيث يجب سماع آراء العمال وأصحاب العمل من أجل تصميم أنظمة إنتاج وممارسات عمل مستدامة جديدة. مع تقليد طويل من العمل معاً، خاصة في مجال السلامة والصحة المهنية، يبدأ أرباب العمل والنقابات العمالية أحياناً في العمل معاً الاهتمام بالمسائل البيئية في مكان العمل (pour l'écologisation du lieu de travail).

3-2- مساهمة الفاعلين الاقتصاديين في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

تعتبر الشركات والعلامات التجارية الكبرى أهم شريك لحماية البيئة لأجل تنمية مستدامة، وتختلف درجة تأييد هذه الشركات بدرجات متفاوتة، إلا أن تزايد الوعي جعلت الكثير من المؤسسات

¹⁷ -OIT, LES EMPLOIS VERTS, novembre 2014, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_342153.pdf , consulté le 15/06/2024.

العالمية والوطنية في العالم مسألة البيئة جزء من استراتيجيتها وربطت نشاطها بأهداف التنمية المستدامة¹⁸.

2-3-1- الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

تتمتع الشركات الكبيرة، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، ببصمة بيئية ضخمة، خاصة في الصناعات الاستخراجية. يجب على هذه الشركات توقع وتقييم وتبني العديد من التحولات الهيكلية والتكنولوجية والقانونية المتعلقة بتطور البيئة. يجب عليهم أيضاً تكييف سياسات الموارد البشرية الخاصة بهم. إذ تمتلك هذه الشركات الكبيرة الوسائل البشرية والمالية اللازمة للاستثمار والانخراط في ممارسات صديقة للبيئة والوصول إلى مجموعة كبيرة من المستهلكين. في كثير من الأحيان، تتطلب إعلانات التوظيف التي تضعها إدارات الموارد البشرية في هذه الشركات مهارات في مجال البيئة¹⁹.

في مواجهة الوضع المناخي المستعجل، أصبحت حماية البيئة أحد المعايير التي يتم من خلالها قياس نجاح شركة كبيرة، تمامًا مثل أرباحها والالتزامات الاجتماعية التي تم التعهد بها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية. هذه هي الطريقة التي تنشر بها عدة مئات من الشركات الكبرى معلومات حول الشفافية البيئية لنشاطها والتدابير المتخذة لصالح مكافحة تغير المناخ والغابات والأمن المائي. وهو تقدم مهم في مساهمة هذه الشركات في الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة.

2-3-2- الشركات المصغرة والصغيرة والمتوسطة:

تلعب الشركات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والعاملون لحسابهم الخاص دورًا أساسيًا في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر نظرًا لارتفاع عددهم وأهميتهم في التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تساهم الوحدات الاقتصادية التي تضم أقل من 50 موظفًا بحوالي 70٪ في المائة من إجمالي العمالة

¹⁸ - بكدي فاطمة، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020، ص. ص. 25.26.

¹⁹ - OIT, Vers des entreprises écologiques : transformer les processus et les lieux de travail, 2023, p.8, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_882237.pdf, consulté le 18/06/2024.

في جميع أنحاء العالم، وهم أكبر المستخدمين في البلدان قليلة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، حيث يوفرون أكثر من 90 في المائة من إجمالي مناصب الشغل.²⁰

2-3-3- شركات القطاع غير الرسمي:

تطرح الشركات التي تنشط في الاقتصاد الموازي أو غير المصرح به إشكالات عديدة في مجال الحفاظ على البيئة، بل أن الكثير من هذه الشركات والمقاولات تنشط في مجالات مضرة بالبيئة كالزراعة والصيد والخشب والمناجم، أي أن أغلب مناصب العمل فيها مرتبطة بالاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية.

لذلك أضحي من الضروري بذل مجهودات أكبر على المستوى المحلي لأجل ادماج هذه المؤسسات في الاقتصاد الرسمي، إذ أن الطابع غير الرسمي الشركات يحرمها من الوصول إلى الحوافز الحكومية (مثل دعم كفاءة الطاقة ومصادر التمويل الأخضر)، ويستبعد العمال من برامج التدريب وتنمية المهارات، ويمنعها من المشاركة في الحوار الاجتماعي. هذا هو السبب في أن الانتقال العادل إلى الاستدامة يعني أيضاً الانتقال إلى الإجراءات الشكلية. وهنا تقع مسؤولية الحكومة في وضل سبل لتسهيل اندماج هذه المؤسسات وازفاء الرسمية على نشاطها بإقرار تحفيزات لأصحابها قصد المشاركة في برامج الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

ويعتبر الحوار الاجتماعي عاملاً مهماً، حيث يتم تمثيل آراء الشركاء الاجتماعيين في كثير من الأحيان، بشكل أو بآخر، في مناقشات السياسة العامة المكرسة للانتقال العادل، وعامل داخلي، عندما يكون هناك حوار على مستوى الشركة. وينطبق الشيء نفسه على الابتكار البيئي وتوافر المهارات، والتي تعتبر من الخارج جزئياً عن الشركة، ولكنها تتعلق أيضاً باستراتيجية ريادة الأعمال.

²⁰ - op.cit.

2-3-4- مسؤولية الدولة في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

في كل من الاقتصادات الناشئة والبلدان ذات الدخل المرتفع، يعتمد نجاح التحول البيئي على وجود مؤسسات عاملة. بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، مثل قدرة السلطات العامة على وضع السياسات وتطويرها ومراقبتها، هناك هي عوامل أساسية أخرى لانتقال إيكولوجي ناجح.

أولاً، يجب الإبلاغ عن خطة الانتقال في مرحلة مبكرة وتطويرها بمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والشركات والجمعيات التجارية والمستهلكين.

ثانياً، يتعين على الحكومات أن تأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة (التجارية والتكنولوجية والاجتماعية) لضمان أن يكون الانتقال مقبولاً اقتصادياً واجتماعياً وتعويض أي خاسرين محتملين في المرحلة الانتقالية. نظراً لأن القطاعات المقدر لها أن تختفي غالباً ما تكون هي أرباب العمل الرئيسيين في المناطق المعنية، فقد ثبت أن تمثيل المصالح المحلية مفيد في بلدان مثل الصين والهند.

ثالثاً، تساعد قدرة الحكومة على مواجهة معارضة شركات التقليدية العاملة في الطاقة، ومن داخل صفوفها على منع أي محاولة لتقويض شرعية الخطة. يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإشراك أصحاب المصلحة في العملية، يجب على الحكومات أيضاً الحد من عدم المساواة بين الرجال والنساء في المهن التي تُمارس في قطاعات الاقتصاد الخضراء الجديدة، بقدر ما يشغل الرجال الوظائف التي تم إنشاؤها في هذه القطاعات.

قد يشمل التنظيم البيئي (La réglementation environnementale) على وجه الخصوص الأدوات غير القائمة على السوق مثل اعتماد المعايير البيئية التي تحد من التلوث أو تقدم متطلبات تكنولوجية. وقد تشمل أيضاً أدوات قائمة على السوق تضيف إلى تكاليف الفرص البديلة المرتبطة بالانبعاثات.

وفي الجزائر أدرج قانون الاستثمار الجديد الصادر سنة 2022، استحداث تحفيزات مالية وجبائية لمشاريع الاستثمار التي تقوم بفتحها مستثمرون وطنيون أو أجانب والتي تعتمد على الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، منها الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم على القيمة المضافة والرسوم العقارية عند انجاز المشاريع والاعفاء من الضريبة على الأرباح والرسوم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات...²¹

4-2- التزام الجزائر بتفعيل الحوار الاجتماعي من أجل حماية البيئة

أنشأت الجزائر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية وإطار للحوار الاجتماعي حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وبعد التعديل الدستوري لسنة 2020²²، عدلت تسمية المجلس بموجب المادة 209 منه فأصبح يسمى "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، وهذا تماشيا مع تزايد الوعي الجماعي دوليا ومحليا بمشكلات البيئة وأخطارها، وكثرة نشاط الجمعيات المهتمة بالبيئة والتي تطالب بالحقوق في التعبير والمشاركة في الحوار ومشاورتها في مسائل البيئة، والذي سماه أحد الباحثين "الديمقراطية البيئية"²³.

وتم اعتبارها كهيئة ضمن المؤسسات الاستشارية، كإطار للحوار والتشاور والاقتراح بين الشركاء الاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني... وأضافت المادة اعتباره "أداة... للاستشارة والتحليل

²¹ - انظر المواد: 26 وما يليها من القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر عدد 50 لسنة 2022.

²² - التعديل الدستوري لسنة 2022، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر. عدد 82 لسنة 2020.

²³ - BOURG (Dominique), WHITESIDE (Kerry), *Vers une démocratie écologique*, Academia, Centre d'analyse stratégique, n°3, 2010, https://laviedesidees.fr/IMG/pdf/20090901_bourg.pdf, consulté le 13-03-2024.

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"، وتعتبر هذه الدسترة تجاوب للدولة الجزائرية مع التوصيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للعمل²⁴.

وأضاف القانون رقم 02-23 الصادر في ماي 2023 والمتعلق بممارسة الحق النقابي²⁵ مسؤولية جديدة للشركاء الاجتماعيين (المنظمات المهنية والنقابات العمالية) والمتمثلة في حماية البيئة وذلك لأول مرة، حيث نصت المادة 89 منه على أنه "تستشار المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية على المستوى الوطني..، لاسيما في الميادين التالية:

- اعداد وتقييم البرامج الوطنية والمحلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.....

- المصادقة على المعاهدات الدولية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتنفيذها."

كما ربط المشرع الدعم المالي للنقابات بمجموعة من الشروط منها "المساهمة في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".²⁶

ومما سبق يتضح أن الدولة الجزائرية من خلال التعديل الدستوري والنصوص التشريعية والتنفيذية الصادرة مؤخرا قد شرعت في تكييف قوانينها مع توصيات المنظمة الدولية للعمل والمتعلقة بشجيع الحوار الاجتماعي للبحث عن آليات لمواجهة التغير المناخي على الصعيد الوطني والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

وعلى الصعيد العملي تم في الجزائر اطلاق مشروع "وظائف خضراء للشباب والشابات في الجزائر من أجل انتقال عادل إلى مستقبل مهني مستدام" حيث عقد لقاء بين الوزارة المنتدبة المؤسسات المصغرة وممثلي أرباب العمل والنقابات العمالية في جوان 2022، تحت اشراف وتأطير المكتب الإقليمي لشمال افريقيا للمنظمة الدولية للعمل لأجل ترقية الوظائف الخضراء، ولا سيما

²⁴ - لمزيد من التفاصيل حول آثار التكريس الدستوري للبيئة، راجع: ربيع على قاسم، "الحق الأساسي في البيئة :

مقاربة دستورية مقارنة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص 169.

²⁵ - قانون رقم 02-23 مؤرخ في 25 أفريل 2023، يتعلق بممارسة الحق النقابي، ج.ر عدد 29 لسنة 2023.

²⁶ - انظر المادة 87 من القانون رقم 02-23، المرجع السابق.

إنشاء لجنتها التوجيهية (comité de pilotage) ، وتقديم المشروع ، وكذلك بدء حوار بين المهتمين بالمسألة حول الانتقال العادل نحو مستقبل العمل اللائق المستدام²⁷.

4. خاتمة:

رغم المجهودات الجبارة المبذولة من طرف المنظمة الدولية للعمل؛ والدولة لأجل الحد من التلوث، وتشجيع الانتقال نحو للاقتصاد الأخضر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة فأنها ملزمة ببذل المزيد من الجهود وابتكار آليات جديدة لمسيرة التطورات، ومن جملة الاقتراحات لأجل تفعيل دور المنظمة وحكومات ومؤسسات اقتصادية ومنظمات العمال في جميع أنحاء العالم، ومنها ما يلي:

بالنسبة للمنظمة الدولية للعمل، عليها بذل المزيد من الجهد لأجل:

- تعزيز المزيد من المناقشة والبحث وتعميق الفهم حول آثار تغير المناخ على عالم العمل،
- مساعدة دول العالم الثالث للمساهمة بصفة فعلية لأجل بيئة نقية ومرافقتها في اصلاح منظومتها القانونية ومنحها ضمانات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وبرامج التكوين والتمويل وازالة المخاوف من هذا الانتقال.
- بالنسبة لدور الحكومة والشركاء الاجتماعيين:
- تشديد آليات الرقابة في عمليات الاستثمار واجراء تحقيقات جادة حول تأثيرها على البيئة.
- ربط التمويل البنكي والتحفيزات والتسهيلات الحكومية مدى تبني استراتيجيات المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية والتقليل من انبعاث الكربون والغازات واستخدام الطاقات المتجددة.
- دعم مؤسسات الشباب " الحاضنات " الصديقة للبيئة في المناطق النائية والمدن، في الميادين الزراعيين والرسكلة والطاقات المتجددة،
- ادراج ملف البيئة في جلسات الحوار الاجتماعي، وحماية البيئة ضمن مجالات التفاوض الجماعي القطاعي والمهن وداخل المؤسسات.

²⁷ - OIT, Lancement du projet "Emplois verts pour les jeunes hommes et femmes en Algérie pour une transition juste vers un avenir professionnel durable", 7 juin 2022, https://www.ilo.org/global/topics/green-jobs/news/WCMS_847697/lang--fr/index.htm , consulté le 16/06/2024.

- تشجيع التكوين الجامعي والتكوين المهني في مجال التنمية المستدامة والطاقات المتجددة،
قصد توجيه الطلبة المتخرجين نحو الاقتصاد الأخضر،

5. قائمة المراجع:

أولاً: المؤلفات باللغة العربية:

الكتب:

- الفاعوري وائل، الحرب والبيئة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
- علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية دراسة مقارنة، د.م.ن. 2013.
- كافي مصطفى، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، د.م.ن، 2017.
- بكدي فاطمة، الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020.

المقالات:

- ربيع على قاسم، "الحق الأساسي في البيئة : مقارنة دستورية مقارنة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص ص 158، 180 .
- موزاوي علي، "المكانة الدستورية لـ"للحوار الاجتماعي" ومساهمته في إثراء دستوري 2016 و2020"، مجلة المحكمة الدستورية، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص ص 85-119.

ثانياً: المؤلفات باللغة الأجنبية

الكتب:

- LAVIEILLE Jean-Marc, DELZANGLES Hubert, LE BRIS Catherine, Droit international de l'environnement - 4e éd, Ellipses, Paris, 2018.
- Favreau, L., & Hébert, M. La transition écologique de l'économie. Québec, presse de l'université de Québec.2012.

المقالات:

- BOURG (Dominique), WHITESIDE (Kerry), *Vers une démocratie écologique*, Academia, Centre d'analyse stratégique, n°3,2010, https://laviedesidees.fr/IMG/pdf/20090901_bourg.pdf, consulté le 13-03-2024.
- HASSAINE Yasser, BADRI Abdelmadjid, « *L'économie verte : un passage inévitable pour les PME algériennes* », Revue Algérienne des Ressources Humaines Vol. 6, N°01, 2021.
- Marieke Louis, *Emplois verts ou emplois tout court ? L'OIT et l'environnement*, **Études internationales**, Vol. 47, n. 1, mars 2016, p.82. <https://www.erudit.org/fr/revues/ei/2016-v47-n1-ei03024/1039470ar.pdf>, consulté le 17/6/2024.

وثائق:

- OIT, *Rôle de l'OIT dans la lutte contre le changement climatique et la réalisation d'une transition juste pour tous*, la 340^e session, Genève, octobre-novembre 2020. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_756914.pdf, consulté le 18/06/2024.
- BIT, *Emploi et questions sociales dans le monde 2018: Une économie verte et créatrice d'emplois*, Genève, 2018, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_638147.pdf, consulté le 19/06/2024.
- ONU, *L'avenir que nous voulons : document final de la Conférence Rio+20*, juin 2012, <http://rio20.net/fr/iniciativas/lavenir-que-nous-voulons-document-final-de-la-conference-rio20/>, consulté le : 17/06/2024.
- OIT, *Écologiser les lieux de travail, Les entreprises ont un rôle clé à jouer dans la transition verte*, https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_861185/lang--fr/index.htm consulté le 14/06/2024.
- OIT, *LES EMPLOIS VERTS*, novembre 2014, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_342153.pdf, consulté le 15/6/2024.
- OIT, *Vers des entreprises écologiques : transformer les processus et les lieux de travail*, 2023,,https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_882237.pdf, consulté le 18/6/2024.

ثالثا: القوانين والنصوص القانونية

الدستور:

-التعديل الدستوري لسنة 2022، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج.ر. عدد 82 لسنة 2020.

النصوص التشريعية:

- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج.ر. عدد 43 لسنة 2003.

- قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر. عدد 50 لسنة 2022.

- قانون رقم 23-02 مؤرخ في 25 أفريل 2023، يتعلق بممارسة الحق النقابي، ج.ر. عدد 29 لسنة 2023.